

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2019/24

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries	للمراسلات والاستفسارات:		
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي	
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	ساحة التجريدة المغربية	العنوان البريدي
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254	
Web Site:	www.cb.gov.sy	الموقع الإلكتروني	
Economic Research and Public Statistics and Planning Directorate	مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط		
E-mail	research@cb.gov.sy	البريد الإلكتروني	
Telephone	+963 11 224 20 77	هاتف	
Facsimile	+963 11 224 20 77	فاكس	

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2019/24

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض كل من أسعار الذهب المحلية، ومؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ إعادة الدوائر الحكومية إلى المناطق المحررة من الإرهاب في ريف الرقة، والمصادقة على خطة ترميم المدارس المتضررة.
- وزارة الصناعة؛ بدء فعاليات معرض فود إكسبو.
- المصرف الصناعي؛ تحديد سقف القروض التنموية.

❖ الاقتصادات العربية:

- تونس؛ انخفاض معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2019.
- المغرب؛ انخفاض النمو الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2019.

❖ الاقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو؛ انخفاض كل من؛ تجارة التجزئة، ومعدل البطالة في شهر أيار من عام 2019، ومؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع معدل البطالة في شهر حزيران من عام 2019، وارتفاع العجز التجاري في شهر أيار من عام 2019، و انخفاض مطالبات البطالة الأمريكية، وانخفاض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض كل من؛ مؤشر مديري المشتريات التصنيعي، ومؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019.
- روسيا؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019.
- الصين؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019.
- أستراليا؛ ارتفاع تجارة التجزئة في شهر أيار من عام 2019.
- تايوان؛ انخفاض التضخم السنوي في شهر حزيران من عام 2019.
- البنك الدولي؛ بيان صحفي حول اختتام المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع سلطنة عمان

❖ أوراق عمل بحثية:

- صندوق النقد الدولي؛ دفع الإنتاجية من خلال الشركات المتوسطة والصغيرة في اليابان.
- صندوق النقد العربي؛ العدالة الضريبية.
- مصرف سورية المركزي؛ استمرارية الأعمال في المصارف المركزية (16/4).

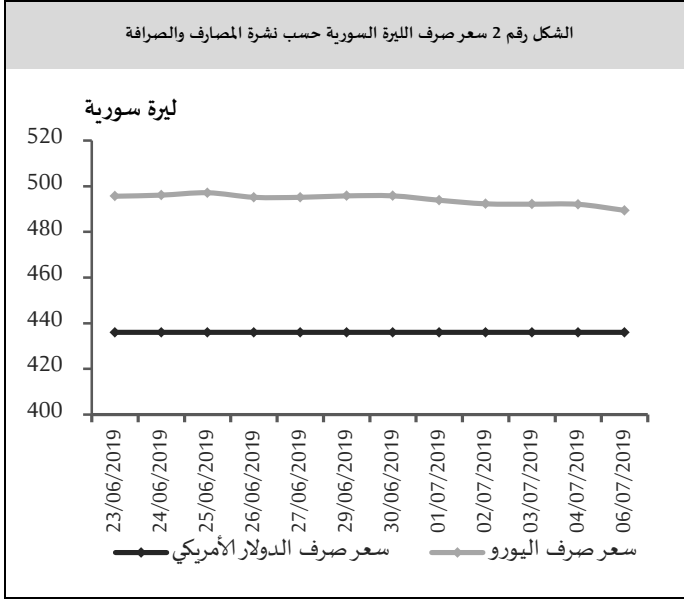
❖ اقتصاد الأسبوع:

- هنغاريا؛ اقتصاد قائم على التجارة الحرة والاستثمارات الأجنبية.

مصرف سورية المركزي:

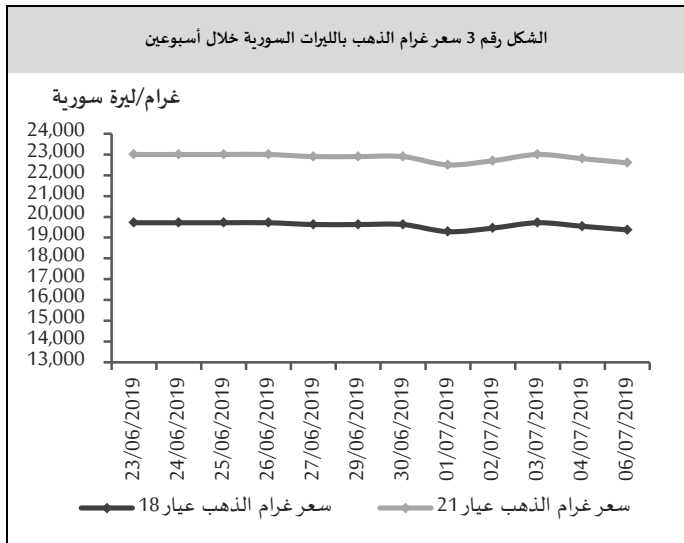
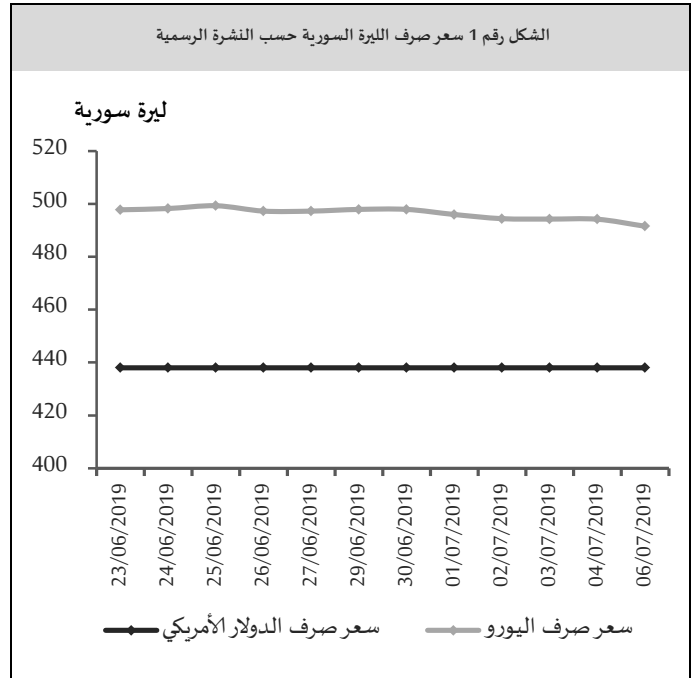
سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:
حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 491.57 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 497.94 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 6.37 ليرة سورية (بمعدل 1.28%)، (الشكل رقم 1).



أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 19,372 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 19,629 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 257 ليرة سورية (بمعدل 1.31%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 22,600 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 22,900 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً قدره 300 ليرة سورية (بمعدل 1.31%). (الشكل رقم 3)، بينما ارتفع سعر الأونصة عالمياً بمقدار 13.15 دولار أمريكي بنسبة 0.95%.

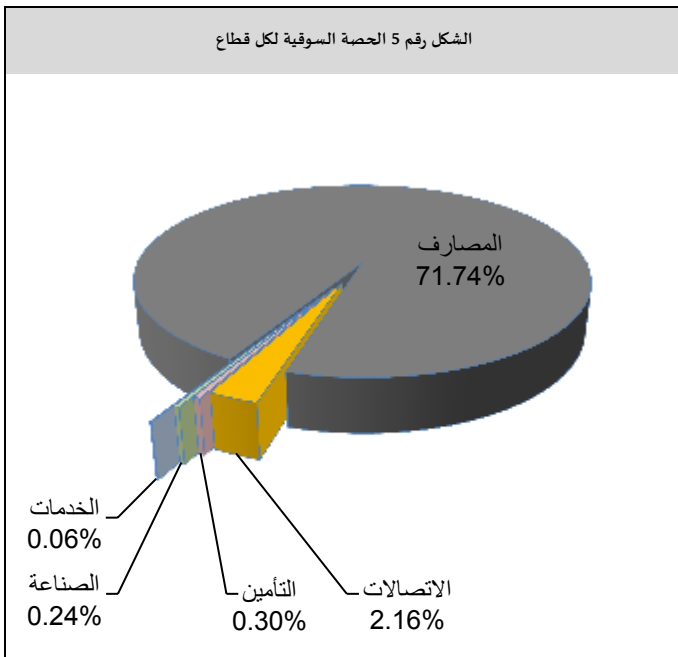


المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:
استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 436.00 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 489.45 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 495.80 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 6.35 ليرة سورية (بمعدل 1.28%) (الشكل رقم 2).

واستمر قطاع المصارف بالسيطرة على الحصة الأكبر من تداولات السوق، إلا أن حصته انخفضت إلى مستوى 71.74% في الأسبوع الحالي من مستوى 89.23% في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفضت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 2.16% في الأسبوع الحالي من مستوى 5.98% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.30% في تداولات الأسبوع الحالي من مستوى 3.84% في تداولات الأسبوع السابق، وكذلك انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى 0.24% في تداولات الأسبوع الحالي من مستوى 0.95% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.06% في تداولات الأسبوع الحالي؛ حيث لم يجر عليه أي تداول في الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاع الزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع



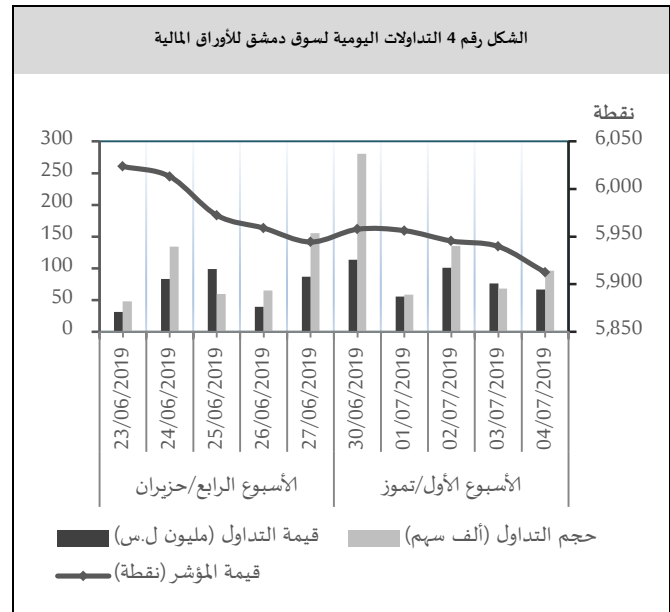
المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 34% وحجم تداول 125,236 سهم، والبنك العربي سورية بنسبة استحواذ 25.50% وحجم تداول 274,269 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 16.86% وحجم تداول 60,501 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 12.28% وحجم تداول 72,060 سهم، وبنك

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 5,912.38 نقطة مقارنةً بمستوى 5,944.31 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة انخفاض بلغت 0.54%، ويعود هذا الانخفاض في المؤشر العام لسوق دمشق إلى انخفاض أسهم 7 شركات هي: بنك البركة سورية بنسبة انخفاض 49.46%¹، وبنك سورية والخليج بنسبة انخفاض بلغت 4.54%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت 3.59%، والبنك العربي سورية بنسبة انخفاض بلغت 1.95%، وبنك الشام بنسبة انخفاض 1.92%، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة انخفاض بلغت 1.9%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض 1.87%، هذا وقد سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى 413 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 339 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 638 ألف سهم مقارنةً بمستوى 462 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 369 صفقة مقارنةً بـ 396 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية



المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

¹ قامت إدارة سوق دمشق للأوراق المالية بتعديل السعر المرجعي لسهم بنك البركة سورية في جلسة يوم الثلاثاء الواقع في 02/07/2019، من 1,986.15 ل.س ليصبح 993.08 ل.س، وذلك بسبب زيادة رأسمال بنك البركة سورية.

وزارة الصناعة؛ بدء فعاليات معرض فود إكسبو: انطلقت في مدينة المعارض في محافظة دمشق فعاليات معرض الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف فود إكسبو في دورته الخامسة عشرة بمشاركة 75 شركة من كبرى شركات الصناعات الغذائية الوطنية، إضافة إلى شركات من لبنان، وإيران، والإمارات العربية المتحدة. ويعد هذا المعرض فرصة مهمة للتعريف بمنتجات القطاع العام السوري الغذائي الذي يُصنع بمواصفات قياسية عالية وبأسعار أقل، وينافس بوجوده المنتجات المثيلة في القطاع الخاص. ويتخصص المعرض بصناعات الزيوت والدهون الغذائية والمعجنات والمعكرونة والحبوب والمعلبات والكونسروة والألبان والأجبان والمواد الأولية لهذه الصناعات، واللحوم والدواجن والأسماك ومنتجاتها، وأغذية الأطفال والمثلجات والمنتجات السكرية والشاي والأعشاب والقهوة والحلويات والمياه المعدنية والغذائية والعصائر، وآلات التعبئة والتغليف وموادها.

المصرف الصناعي؛ تحديد سقف القروض التنموية: أصدر المصرف الصناعي قراراً حدد بموجبه سقف القروض التنموية بما يتناسب مع الفعاليات والأنشطة المراد تمويلها. حيث تبدأ سقف القروض التنموية كافة من 10 ملايين ليرة سورية وتصل حتى 50 مليون ليرة سورية. وبموجب هذا القرار؛ تم تحديد سقف قروض الحرف الإنتاجية بـ 15 مليون ليرة سورية، والحرف الخدمية والمهن بـ 10 ملايين ليرة سورية، وتم تحديد سقف القروض للفعاليات التجارية ذات السجل التجاري والزراعية والسياحية بـ 25 مليون ليرة سورية حيث ستتم دراسة طلبات الفعاليات الاستثمارية، ولا يقبل أي طلب لأعمال السمسرة والوساطة والنوادي الليلية والتسالي. كما تم تحديد سقف القرض للمهن العلمية "الطبية، والهندسية، والمالية، والحقوقية، والمترجمين المحلفين" بـ 15 مليون ليرة سورية، وللمراكز الرياضية والمعالجة الفيزيائية ودور الأشعة بـ 25 مليون ليرة سورية. ويشير القرار إلى أن سقف القرض التنموي الممنوح للمهندسين والمقاولين يتراوح ما بين 5 و50

الشام بنسبة استحواذ 5.93% وحجم تداول 34,308 سهم، وشركة سيريتل موبايل تيليكوم بنسبة استحواذ 2.16% وحجم تداول 1,291 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 1.92% وحجم تداول 56,501 سهم، في حين لم تتجاوز نسب الاستحواذ بالنسبة للشركات الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ إعادة الدوائر الحكومية إلى المناطق المحررة من الإرهاب في ريف الرقة، والمصادقة على خطة ترميم المدارس المتضررة:

قرر مجلس الوزراء إعادة الدوائر الحكومية وتأمين عودة الموظفين إلى المناطق المحررة من الإرهاب في ريف محافظة الرقة، وكلف وزارة الإدارة المحلية والبيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة استكمال الخدمات الأساسية فيها، والبدء بخطة تنموية تركز على الاستثمار الأمثل للمقومات الزراعية في هذه المناطق. كما صادق على خطة وزارتي التربية والإدارة والمحلية والبيئة لإعادة تأهيل وترميم المدارس المتضررة من الإرهاب، حيث بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة لترميم المدارس حوالي 3.7 مليار ليرة سورية خلال عامي 2018 و2019، ما أسهم بعودة الأهالي إلى كثير من المناطق واستقرارهم فيها.

وأكد المجلس على ضرورة إنجاز الدراسات التنظيمية لمناطق المحيطة بدمشق وفق البرنامج الزمني المحدد، واستكمال معالجة مناطق المخالفات، واختيار منطقة السكن البديل.

وناقش المجلس مشروع قانون بتسوية أوضاع الموفدين وفق أحكام قانون البعثات العلمية حرصاً على عودة أكبر عدد من الموفدين والاستفادة من خبراتهم. وكلف هيئة التخطيط والتعاون الدولي بوضع منهجية متكاملة لتفعيل التعاون مع الدول الصديقة في المرحلة المقبلة، إضافةً إلى متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع هذه الدول وتكثيف التواصل معها لجذب الفرص الاستثمارية التي تعزز الاقتصاد الوطني.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي¹ في شهر حزيران من عام 2019:
ارتفع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في منطقة اليورو إلى 53.6 نقطة في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 52.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق التي أشارت إلى ارتفاعه إلى 53.4 نقطة، حيث ارتفع كل من الأعمال الجديدة والتوظيف.

انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019:
انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في منطقة اليورو إلى 47.6 نقطة في شهر حزيران من عام 2019 مقارنةً بـ 47.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث تراجعت صناعة السيارات وانخفض كل من التوظيف، والإنتاج، والطلبات الجديدة، وطلبات التصدير.

انخفاض معدل البطالة في شهر أيار من عام 2019:
انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 7.5% في شهر أيار من عام 2019، مقارنةً بـ 7.6% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى معدل للبطالة منذ شهر تموز من عام 2008، حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 103 آلاف شخص إلى 12.348 مليون شخص.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية:

ارتفاع معدل البطالة في شهر حزيران من عام 2019:
ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 3.7% في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 3.6% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 87 ألف شخص إلى 6 ملايين شخص.

مليون ليرة سورية حسب فئة تصنيفهم شريطة حصولهم على اعتماد كفالات مصرفية من المصرف حصراً. أما بالنسبة لرياض الأطفال فتم تحديد السقف بـ 15 مليون ليرة سورية، ومحطات الوقود بـ 50 مليون ليرة سورية.
وكان المصرف قد أعلن سابقاً عن توسيع الشرائح التي يمكنها الحصول على القرض التنموي للإسهام في تنمية المشاريع الصغيرة غير الصناعية، ومنح المقاولين قرضاً خاصاً لشراء البناء والتأسيس والآلات والأراضي في المدن والمناطق الصناعية بنسبة 50% من التكاليف الاستثمارية.

الاقتصادات العربية:

تونس: انخفاض معدل التضخم في شهر حزيران من عام 2019:
انخفض معدل التضخم السنوي في تونس مسجلاً 6.8% في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 7% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى معدل تضخم منذ شهر شباط من عام 2018، حيث انخفضت تكلفة كل من الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والنقل.

المغرب: انخفاض النمو الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2019:
انخفض النمو الاقتصادي في المغرب إلى 2.6% في الربع الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 2.8% في الربع السابق من العام ذاته، حيث انكمش كل من قطاعي الزراعة والصناعة.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو:

انخفاض تجارة التجزئة في شهر أيار من عام 2019:
انخفضت تجارة التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 0.3% في شهر أيار من عام 2019، بعد انخفاضها بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت مبيعات الأغذية والمشروبات، والتبغ، وتراجعت تجارة السيارات، كما انخفضت مبيعات المواد غير الغذائية.

¹ يتضمن مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي بيانات عن كل من نشاط الأعمال، والطلبات الجديدة، وأوامر التصدير الجديدة، وتغير المخزون، والواردات، والأسعار، والتوظيف، وتسليمات الموردين.

انخفاض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019:

انخفض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في المملكة المتحدة إلى 50.2 نقطة في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 51 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفض كل من الطلبات الجديدة، ونشاط الأعمال، والتوظيف.

الاقتصاد الروسي:

انخفاض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019:

انخفض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في روسيا إلى 49.7 نقطة في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 52 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الطلبات الجديدة لأول مرة منذ عام 2016.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين: انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019:

انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في الصين إلى 49.4 نقطة في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 50.2 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفض كل من الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، وسط نزاع تجاري مستمر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أستراليا: ارتفاع تجارة التجزئة في شهر أيار من عام 2019: ارتفعت تجارة التجزئة في أستراليا بنسبة 0.1% في شهر أيار من عام 2019، بعد انخفاضها بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انتعشت مبيعات كل من السلع المنزلية، ومستلزمات المقاهي والمطاعم، وخدمات الوجبات الجاهزة.

تايوان: انخفاض التضخم السنوي في شهر حزيران من عام 2019:

انخفض معدل التضخم السنوي في تايوان إلى 0.86% في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 0.94% في الشهر السابق من

انخفاض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019:

انخفض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 55.1 نقطة في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 56.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق التي أشارت إلى انخفاضه إلى 55.9 نقطة، حيث انخفض كل من نشاط الأعمال، والطلبات الجديدة، والتوظيف.

انخفاض مطالبات البطالة الأمريكية:

انخفض عدد الأميركيين الذين قاموا بملء استحقاقات البطالة إلى 221 ألف في الأسبوع المنتهي في 29 حزيران من عام 2019، مقارنةً بمستوى الأسبوع السابق المعدل البالغ 229 ألف، وبصورة تفوق توقعات السوق التي أشارت إلى انخفاضها إلى 223 ألف.

ارتفاع العجز التجاري في شهر أيار من عام 2019:

ارتفع العجز التجاري الأمريكي إلى 55.6 مليار دولار أمريكي في شهر أيار من عام 2019، مقارنةً بـ 51.2 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 2% لتبلغ 210.6 مليار دولار أمريكي، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 3.3% إلى 266.2 مليار دولار أمريكي.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر حزيران من عام 2019:

انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في المملكة المتحدة إلى 48 نقطة في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 49.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبصورة تفوق توقعات السوق التي أشارت إلى انخفاضه إلى 49.2 نقطة، حيث انكمش قطاع الصناعات التحويلية وتراجع كل من الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف.

وأشار المديرين إلى أن نظام سعر الصرف المرتبط بالدولار الأمريكي أدى إلى معدل تضخم منخفض ومستقر ولا يزال ملائماً لعمان. وأثنوا على التنفيذ الجاري لبرنامج "تنفيذ" الذي يركز على تنوع الاقتصاد وخلق فرص العمل. وحثوا على إجراء مزيد من الإصلاحات لمعالجة أوجه الجمود في سوق العمل بتحقيق اتساق أفضل بين الأجور والمزايا في القطاع العام ومثيلاتها في القطاع الخاص، ومعالجة التفاوت بين المهارات المتاحة ومتطلبات سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم والتدريب. وشجعوا السلطات أيضاً على تحقيق تقدم أكبر في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يشمل تحسين فرص حصولها على التمويل من أجل زيادة الإنتاجية.

أسواق المال العربية والعالمية:

البورصة العربية:

تباين أداء أسواق المال العربية خلال تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع مؤشر سوق دبي المالي DFMGI بنسبة بلغت 1.31% مسجلاً 2,660.53 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والتجزئة، والسياحة، كما ارتفع المؤشر العام الأردني AMGNRLX بنسبة بلغت 0.86% مسجلاً 1,892.68 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والعقارات، والسياحة، وارتفع المؤشر العام السعودي TASI بنسبة بلغت 0.57% مسجلاً 8,846.53 نقطة بدعم من قطاعات الاتصالات، والمالية، والنقل، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 بنسبة بلغت 0.73% مسجلاً 13,997.40 نقطة بضغط من قطاعات العقارات، والصناعة، والتجزئة، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASI بنسبة

1 "تنفيذ" هو البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي في سلطنة عمان، وهو مبادرة تنفذ في إطار الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020) بالتعاون مع وحدة الأداء والتنفيذ التابعة لحكومة ماليزيا، يستهدف تنمية كل من قطاعات الصناعات التحويلية، والسياحة، والنقل، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والثروة السمكية، ويهدف إلى رفع نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة، وزيادة الاستثمارات فيها، وتوفير المزيد من فرص العمل.

العام ذاته، حيث انخفضت تكلفة كل من السكن والتعليم والترفيه، والنقل والاتصالات.

المنظمات والهيئات الدولية:

البنك الدولي؛ بيان صحفي حول اختتام المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع سلطنة عمان:

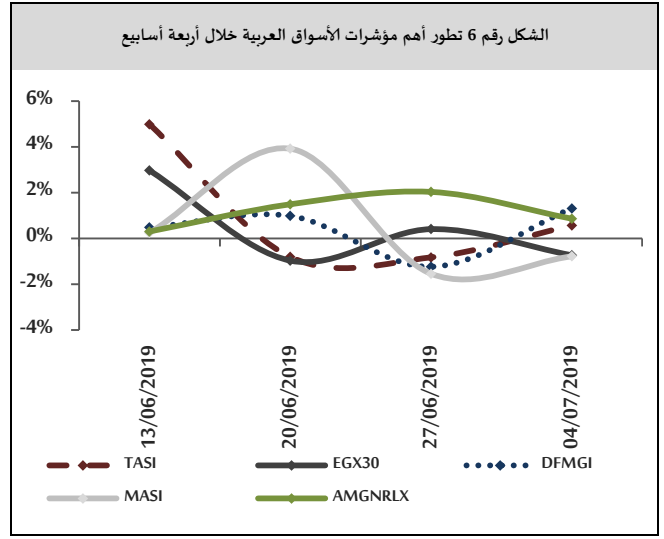
اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 7 حزيران من عام 2019 مشاورات المادة الرابعة مع سلطنة عمان، حيث رحب المديرين التنفيذيين بالخطوات التي اتخذت في السنوات الماضية لدعم نمو القطاع الخاص، وتخفيض نمو الإنفاق، وتنوع الإيرادات الحكومية، وتحسين بيئة الأعمال. وأشاروا إلى بدء تحسن النشاط الاقتصادي في عام 2018، وإلى انخفاض عجز المالية العامة والحساب الجاري. حيث تراجع عجز المالية العامة إلى حوالي 9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 بعد أن بلغ 13.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017، نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية، إلا أنه على الرغم من هذه الجهود وانتعاش أسعار النفط، أشار المديرين إلى استمرار زيادة مواطن الضعف الاقتصادية الكلية مع زيادة الدين الحكومي والخارجي، ودعوا إلى ضبط أعمق لأوضاع المالية العامة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية لتنوع الاقتصاد، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص.

كما دعا المديرين إلى الإسراع بتطبيق ضريبة القيمة المضافة واتخاذ إجراءات لتعديل الإنفاق الحكومي، وإلى وضع وتنفيذ خطة متوسطة الأجل للتصحيح المالي تركز على إصلاحات لمعالجة أوجه الجمود في الإنفاق الجاري، وترشيد الاستثمارات العامة، وزيادة الإيرادات غير النفطية. وأشاروا إلى أهمية تعزيز حوكمة وشفافية المالية العامة مع العمل على إيجاد إطار متوسط الأجل للمالية العامة من شأنه أن يكون ركيزة للضبط المالي ويحد من أي مخاطر يتعرض لها التنفيذ. ويمكن في هذا السياق الاستفادة من الخطة التي وضعتها السلطات لمراجعة الإنفاق العام بدعم من البنك الدولي.

الأسهم الأوروبية:

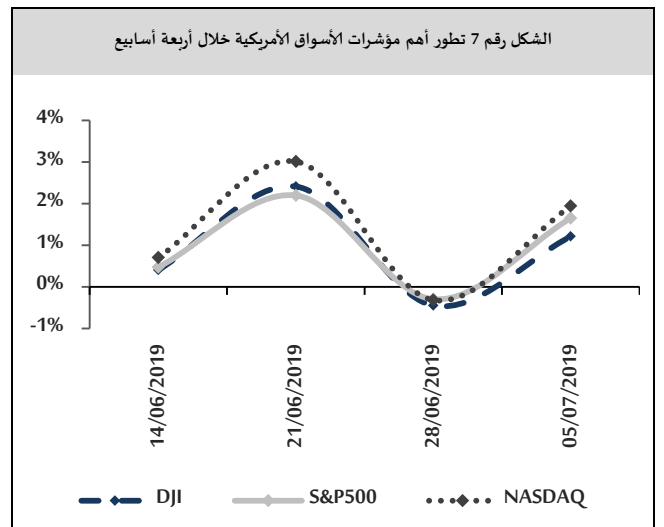
أنهت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، إذ أقبل المستثمرون على الشراء بفضل مؤشرات على عودة المحادثات التجارية بين الصين والولايات المتحدة إلى مسارها، إضافةً إلى توقعات بخفض البنوك المركزية لأسعار الفائدة وهو ما دعم معنويات المستثمرين، حيث ارتفع مؤشر FTSE100 بنسبة بلغت 1.72% مسجلاً 7,553.14 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والتكنولوجيا، والخدمات، وارتفع مؤشر DAX30 الألماني بنسبة بلغت 1.37% مسجلاً 12,568.53 نقطة بدعم من قطاعات التأمين، والتجزئة، والصناعة. كما ارتفع مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة بلغت 0.99% مسجلاً 5,593.72 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والصناعة، والتكنولوجيا.

بلغت 0.78% مسجلاً 11,241.00 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمصارف، والنفط والغاز الطبيعي.



الأسهم الأمريكية:

ارتفعت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية مع إقبال المستثمرين على الأصول عالية المخاطر بعد اتفاق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على استئناف المحادثات التجارية، مسجلةً أرباحاً في قطاعات الصناعة، والخدمات، والسلع الاستهلاكية، والتكنولوجيا، حيث ارتفع مؤشر NASDAQ بنسبة بلغت 1.94% مسجلاً 8,161.79 نقطة، وارتفع مؤشر S&P500 بنسبة بلغت 1.65% مسجلاً 2,990.41 نقطة، كما ارتفع مؤشر DJI بنسبة بلغت 1.21% مسجلاً 26,922.12 نقطة.



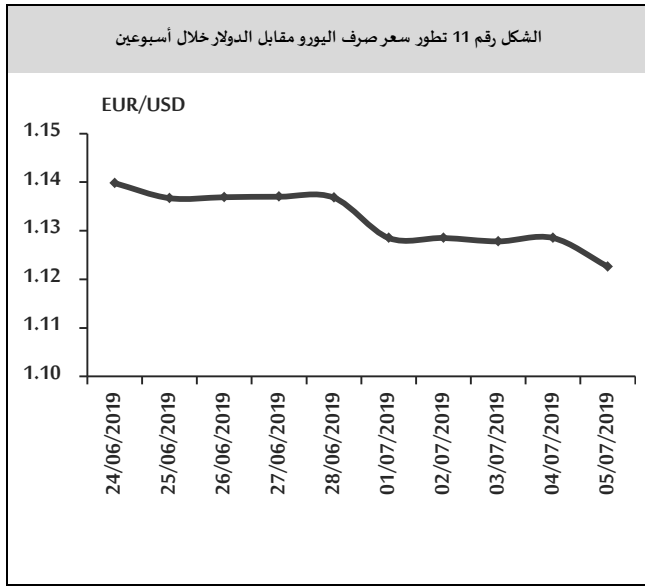
الأسهم الآسيوية:

أنهت الأسواق المالية الآسيوية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع وسط توقعات حول قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة، حيث ارتفع مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة بلغت 2.21% مسجلاً 21,746.38 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والخدمات، والتكنولوجيا، وارتفع مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة بلغت 2% مسجلاً 6,751.30 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والتعدين، والمالية، كما ارتفع مؤشر شنغهاي المركب الصيني SSE بنسبة بلغت 1.08% مسجلاً 3,011.06 نقطة بدعم من قطاعات

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1285 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1368 دولار أمريكي لليورو). نتيجةً لبيانات اقتصادية ضعيفة عن منطقة اليورو¹، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1226 دولار أمريكي لليورو وسط استمرار البيانات الاقتصادية الضعيفة عن منطقة اليورو².



الجنيه الإسترليني:

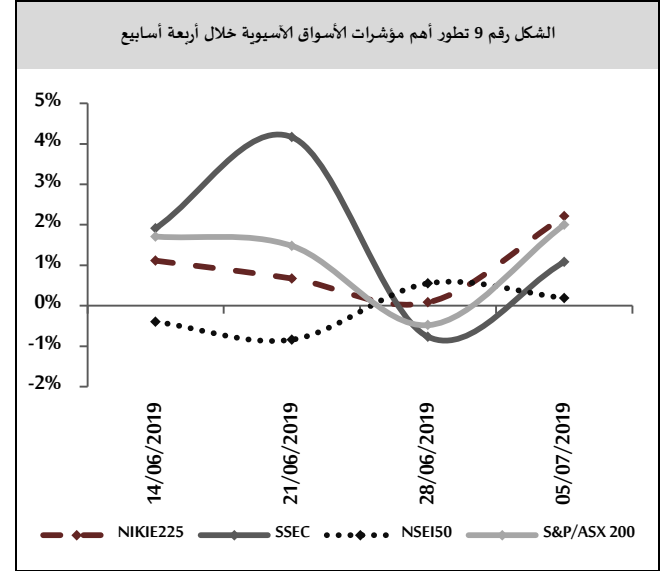
انخفض الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2640 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.2695 دولار أمريكي للجنيه) بعد بيانات اقتصادية بريطانية ضعيفة³، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخر ليغلق عند مستوى 1.2525 دولار أمريكي للجنيه عقب تصريحات محافظ بنك انكلترا تفيد باستمرار حالة عدم اليقين بشأن مدى التوصل إلى اتفاق بين

¹ انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في منطقة اليورو إلى 47.6 نقطة في شهر حزيران من عام 2019 مقارنةً بـ 47.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

² انخفضت تجارة التجزئة في منطقة اليورو بنسبة 0.3% في شهر أيار من عام 2019، بعد انخفاضها بنسبة 0.1% في الشهر السابق من العام ذاته.

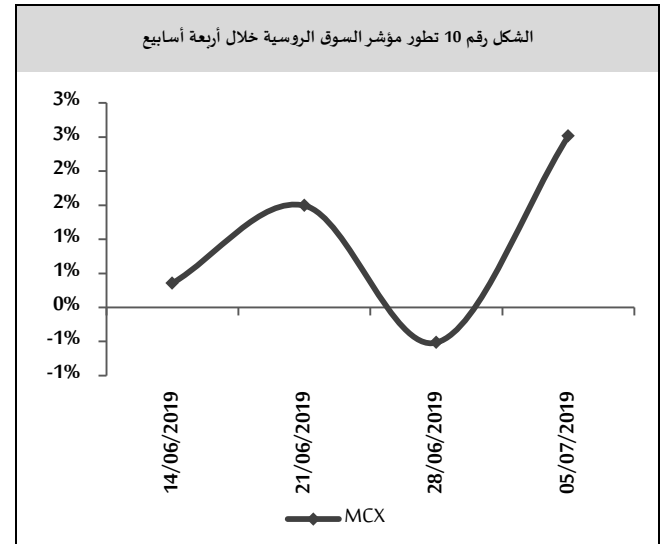
³ انخفض مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في المملكة المتحدة إلى 50.2 نقطة في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 51 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

الاتصالات، والتكنولوجيا، والصناعة، وأخيراً ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50 بنسبة بلغت 0.19% مسجلاً 11,811.15 نقطة بدعم من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والصناعة، والتجزئة.

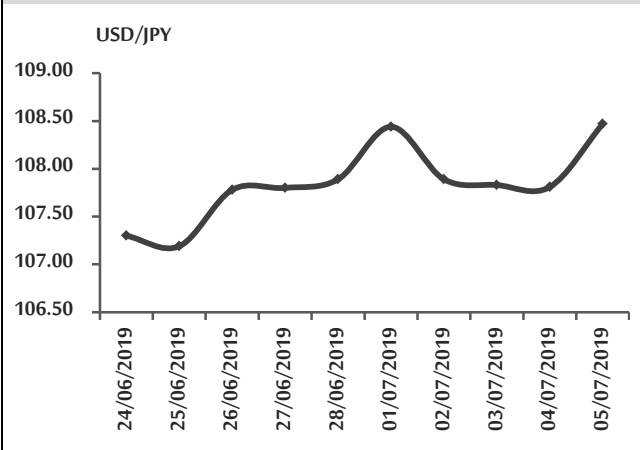


الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر MCX بنسبة بلغت 2.51% مسجلاً 2,835.35 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والنفط والغاز الطبيعي، والمالية.



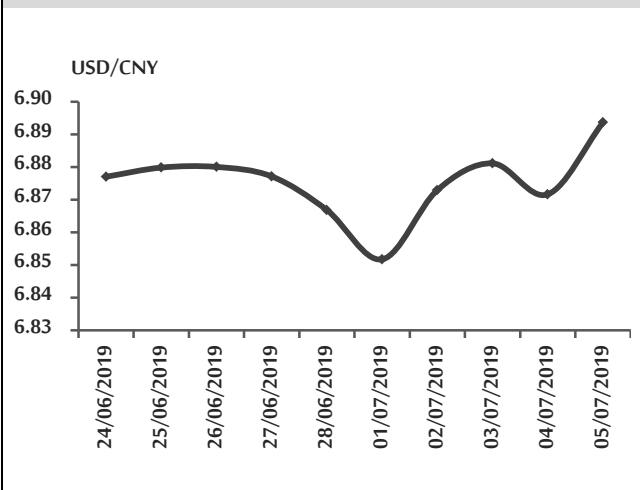
الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين



اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.8517 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق مرتفعاً في تداولات الأسبوع السابق (عند مستوى 6.8668 يوان للدولار الأمريكي) مدعوماً بالاتفاق حول جولة جديدة من المحادثات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وأخره ليغلق عند مستوى 6.8936 يوان للدولار الأمريكي وسط بيانات اقتصادية صينية ضعيفة⁴.

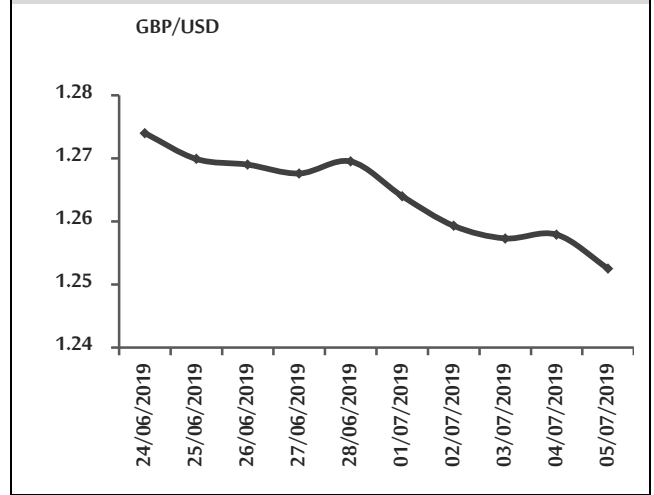
الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين



الأشهر المقبلة. بصورة رئيسية: تعكس الزيادة في المؤشر أن الاقتصاد في مرحلة توسع، بينما تعكس تناقص قيمة المؤشر أن الاقتصاد في مرحلة الانكماش.⁴ انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 49.4 نقطة في شهر حزيران من عام 2019، من 50.2 نقطة في الشهر السابق، وتشير هذه القراءة إلى الانكماش الأول في نشاط المصانع منذ شهر شباط من عام 2019، حيث انخفضت الطلبات الجديدة والمبيعات الخارجية والإنتاج وسط نزاع تجاري مستمر مع الولايات المتحدة.

المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إضافةً لبيانات اقتصادية بريطانية ضعيفة¹.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين



الين:

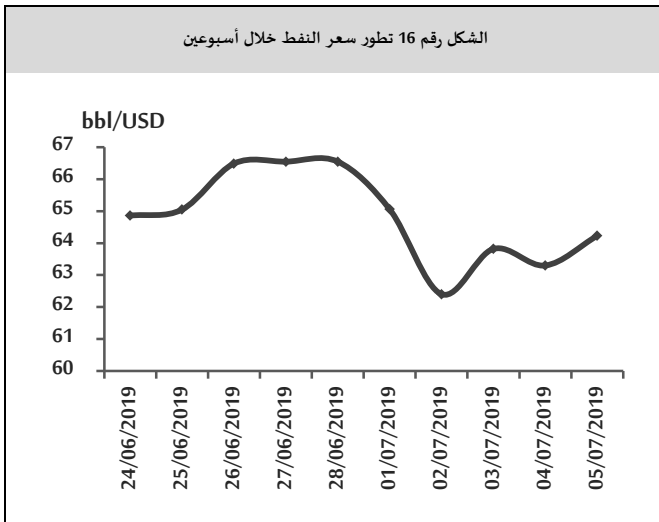
تابع الين انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 108.44 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق منخفضاً في تداولات الأسبوع السابق (عند مستوى 107.89 ين للدولار الأمريكي) في ظل انخفاض الطلب على الين كما لا بد بعد تحسن معنويات السوق مدعومةً باتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين على استئناف محادثات التجارة المتعثرة بينهما، بينما ارتفع الين في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 107.83 ين للدولار الأمريكي وسط تراجع الدولار الأمريكي نتيجةً لبيانات اقتصادية أمريكية ضعيفة²، بينما عاود الانخفاض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 108.47 ين للدولار الأمريكي بعد انخفاض الطلب على الين عقب بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة³.

¹ انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في المملكة المتحدة إلى 48 نقطة في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 49.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

² ارتفع العجز التجاري الأمريكي إلى 55.6 مليار دولار أمريكي في شهر أيار من عام 2019، مقارنةً بـ 51.2 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته.

³ انخفض المؤشر الرئيس للاقتصادي الياباني إلى 95.20 نقطة في شهر أيار من عام 2019، من 95.90 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، ويتكون هذا المؤشر من 12 مؤشراً؛ مثل نسب مخزون، وطلبات الآلات، وأسعار الأسهم وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الرائدة، حيث يتوقع المؤشر حدوث تغييرات في اتجاه الاقتصاد الياباني في

المصانع في معظم أنحاء أوروبا وآسيا في شهر حزيران من عام 2019 أثار قلق المستثمرين من أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وتقويض الطلب على النفط، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 63.82 دولار أمريكي للبرميل مع انحسار الآمال في حل سريع للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، الأمر الذي رفع من احتمالية تباطؤ الاقتصاد العالمي، بينما ارتفع النفط في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 64.23 دولار أمريكي للبرميل بعد توترات جديدة في منطقة الشرق الأوسط على خلفية النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.



أوراق عمل بحثية

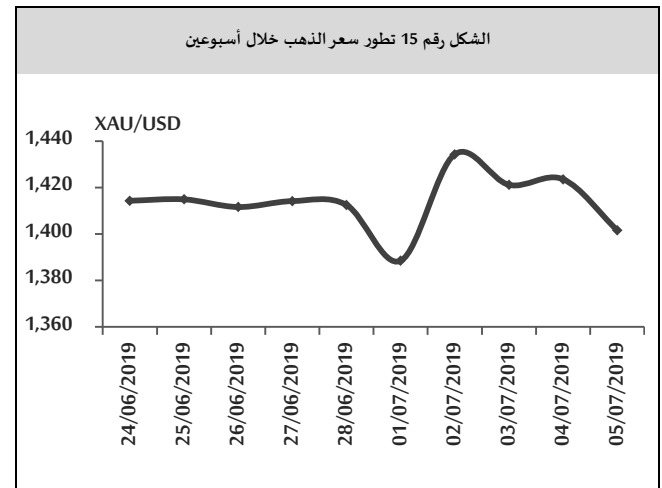
صندوق النقد الدولي: دفع الإنتاجية من خلال الشركات المتوسطة والصغيرة في اليابان¹:

تبحث هذه الدراسة في دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في نمو الإنتاجية في اليابان، حيث يُعد نمو الإنتاجية الإجمالية في اليابان معتدل، كما هو الحال في معظم الاقتصادات المتقدمة، أما على مستوى حجم الشركة فإن نمو إنتاجية الشركات المتوسطة والصغيرة أضعف بكثير من نمو الشركات الكبيرة في اليابان. وبالنظر إلى الدور المهم للشركات المتوسطة

¹ IMF, Productivity Drag from Small and Medium-Sized Enterprises in Japan, N.19/137, June, 2019

الذهب:

تابع الذهب انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,388.45 دولار أمريكي للأونصة بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,412.50 دولار أمريكي للأونصة) وسط انخفاض الطلب عليه مع إقبال المستثمرين على الأصول العالية المخاطر، بعد أن اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والصين على استئناف محادثات التجارة، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,421.15 دولار أمريكي للأونصة نتيجة لارتفاع الطلب عليه مع انحسار الآمال في حل سريع للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إضافة لقيام الأولى بفتح جبهة جديدة عقب تهديد الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية على منتجات دول أوروبية بقيمة 4 مليار دولار أمريكي، وعاد للانخفاض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,401.60 دولار أمريكي للأونصة بعد أن أظهرت بيانات أن الوظائف في الولايات المتحدة تعافت بقوة في شهر حزيران من عام 2019 وهو ما يقلص احتمالات خفض أسعار الفائدة الأمريكية.



النفط:

افتتح النفط تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 65.06 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مستقراً في الأسبوع السابق (عند مستوى 66.55 دولار أمريكي للبرميل) على الرغم من اتفاق أوبك وحلفائها بمن فيهم روسيا على تمديد تخفيضات الإنتاج حتى شهر آذار من عام 2019، لكن انكماش أنشطة

2017، خطوات في الاتجاه الصحيح، حيث من المتوقع أن تشجع الخطة التعاقب الإداري السلس من خلال: زيادة الوعي بهذه القضية، وتحسين إدارة الموارد البشرية، وتشجيع المبيعات، والاندماج، والاستحواد على المؤسسات غير القابلة للاستمرار.

صندوق النقد العربي؛ العدالة الضريبية¹:

يعد تحقيق العدالة الضريبية وترسيخ الأسس والأنظمة الضامنة لها من أولويات الإصلاح الضريبي للسياسات المالية، لأثرها الفاعل كأداة من أدوات السياسة المالية من جهة، ولما لها من دور أساسي في تعزيز الإيرادات العامة واستقرارها ودعم الإنفاق العام وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل ومكافحة الفقر من جهة أخرى. ومن الناحية العملية قد لا يكون من السهل تصميم وإدارة نظام ضريبي عادل ومنصف بالمطلق، وقد قامت بعض المؤسسات بتطوير ما يعرف بمبادئ العدالة الضريبية والإنصاف التي تشمل عدد من الأسس أهمها: المعاملة المتساوية والمسؤولية لدافعي الضرائب كافة، العدالة الأفقية التي تعني فرض الضريبة المماثلة على دافعي الضرائب المتساوين في القدرة الضريبية، العدالة الرأسية التي تعني تباين العبء الضريبي حسب مقدرة الممول على الدفع، الإدارة الجيدة للإعفاءات الضريبة ومنع التهرب والتجنب الضريبي. أما بالنسبة لقياس العدالة الضريبية يشوب عملية قياس العدالة الضريبية عدد من الصعوبات أهمها: التداخل ما بين مبدأ المنفعة (ويتمثل في مساهمة كل ممول خاضع للضريبة بما يتوافق مع مقدار ما يحصل عليه من الخدمات والمنافع) ومبدأ المقدرة على الدفع، واختلاف الأسس المرجعي للقياس وما إذا كان القياس يعتمد على مقارنة العبء الضريبي ومستوى الدخل أم يمتد ليشمل أثر الثروة أيضاً. وقد شاع استخدام ما يعرف بنماذج التوازن العام التطبيقية لقياس عدالة الضريبة، وتتميز هذه المنهجية بالمرونة وسهولة التقدير وباستخدامها للبرمجة عن طريق الخوارزميات الحسابية التي

والصغيرة في الاقتصاد الياباني، فإن تحسن نمو إنتاجيتها من شأنه أن يحسن نمو الإنتاجية الإجمالية لليابان.

وتظهر نتائج الدراسة أن الشركات المتوسطة والصغيرة في اليابان تظهر أداء ضعيف ونمو أقل في الإنتاجية (بحوالي 1 نقطة مئوية سنوياً) مقارنةً بالشركات الكبرى، وهناك تشتت كبير في نمو الإنتاجية على مستوى الشركة عبر القطاعات وكذلك عبر الشركات ضمن القطاعات. كما تشير النتائج إلى أن تعزيز نمو الإنتاجية في جميع الشركات المتوسطة والصغيرة المنخفضة الأداء يمكن أن يحسن نمو الإنتاجية الإجمالية بنسبة تصل إلى 1.8 نقطة مئوية.

وقدمت الدراسة العديد من التفسيرات حول هذه النتائج منها: دور نظام ضمان ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقيود تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة، والعوامل الديموغرافية التي تؤثر في التعاقب الإداري وأفاق العمل، ونقص الاستثمار غير المادي، كمساهمين في تباطؤ نمو الإنتاجية للشركات المتوسطة والصغيرة. كما أكدت الدراسة على ضرورة تعزيز سياسات تسهيل خروج الشركات غير القابلة للاستمرار لتعزيز كفاءة تخصيص الموارد ونمو الإنتاجية، حيث أن خطط ضمان الائتمان الميسرة للغاية تمنع تخصيص الموارد بكفاءة عن طريق الحد من حوافز الخروج للشركات غير القابلة للاستمرار، وبالتالي يجب تخفيض التغطية الميسرة للضمانات الائتمانية إلى مستويات أقل تماشياً مع بلدان منظمة التعاون والتنمية الأخرى. كما يجب على المصارف مواصلة تطوير قدراتها على تقييم المخاطر من خلال زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتعزيز مهارات الموظفين، وذلك للتخفيف من قيود تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة، مع تقليل الاعتماد على الضمانات الشخصية، والتركيز على الإقراض المدعوم بالأصول ورأس المال الاستثماري. وتمثل الإصلاحات الأخيرة لنظام ضمان الائتمان للشركات المتوسطة والصغيرة والخطة الخمسية الرامية لضمان التعاقب السلس لمديري الأعمال التي وضعتها الوكالة اليابانية للمشاريع المتوسطة والصغيرة (SMEA) في عام

¹ صندوق النقد العربي، العدالة الضريبية، موجز سياسات العدد 3، أيار، 2019.

صارمة لمكافحة التهرب الضريبي، وإدارة جيدة ومراجعة مستمرة للإعفاءات الضريبية بما يكفل موثمة السياسة الضريبية

مصرف سورية المركزي؛ استمرارية الأعمال في المصارف المركزية¹:

تسهم خطط استمرارية الأعمال في تمكين المصارف المركزية من بناء المقدرة على استمرارية الأعمال فيها بأسلوب منهجي خلال وبعد التعرض للطوارئ أو الكوارث أو الأزمات، بهدف ضمان الاستمرار في تقديم الخدمات والمهام الأساسية والضرورية، إلى أن يتم استرجاع المقدرة الكاملة للمصرف، من خلال اتباع المعايير العالمية في مجال استمرارية الأعمال والتي يعتبر أهمها المعيار ISO 22301.

تعريف ومبادئ عامة:

سياسة استمرارية الأعمال: **Business Continuity Policy**؛ تعد سياسة استمرارية الأعمال الأساس الذي يبنى عليه برنامج وخطط الاستمرارية فهي تحدد أهداف المصرف من استمرارية الأعمال ومجالات العمل التي يغطيها البرنامج والمبادئ والطريقة التي يعتمد عليها، والآلية التي سيتم اتباعها لتنفيذه إضافة إلى تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالبرنامج، ووضع الخطوط العريضة له، وتغطي السياسة المتعلقة باستمرارية الأعمال كافة خدمات وعمليات المصرف وأنشطته وأصوله والعاملين به.

استراتيجيات استمرارية الأعمال: يتم تحديد استراتيجية استمرارية الأعمال بناءً على فهم عمليات المصرف الحرجة وأولوياته من خلال تحليل تأثير توقف الأعمال بما يحقق سياسة استمرارية الأعمال والأهداف من برنامج استمرارية الأعمال، وتحدد الطرق التي تمكن المصرف من استعادة عملياته ونظم بياناته وفق تحليل تأثير الأعمال على نحو فعال ضمن أقل التكاليف وتحديد الوقت المطلوب لاستعادة الأعمال وتشغيل النظم.

تعتبر أكثر دقة وواقعية إذا ما قورنت بالنماذج الثنائية التحليلية.

يمكن أن تتحقق العدالة الضريبية في حال وجود نظام ضريبي نسبي أو حتى تراجمي إذا تم استخدام الإيرادات الضريبية لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض، وكذلك يتوقف قياس العدالة الضريبية على الأعباء المعيشية للممولين لذلك لا بد من اقتطاعها من مستوى الدخل الخاضع للضريبة، وتركز السلطات الضريبية في الدول النامية على التغير النسبي في مستوى الدخل بعد الضريبة لقياس العدالة الضريبية ومدى استجابة الوعاء الضريبي للتغيرات الاقتصادية، ويعد هذا المقياس مفضلاً لدى صانعي السياسات المالية لتمييزه بدقة قياس التغير في توزيع العبء الضريبي. حيث تسعى العديد من الدول العربية لإجراء الإصلاحات الضريبية في إطار الحاجة إلى تعزيز الإيرادات العامة وتحقيق الانضباط والاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية، لا سيما في ظل الظروف التي تمر بها معظم البلدان العربية، وفي ظل انخفاض العبء الضريبي في الدول العربية إلى 8.3% في عام 2018 مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 14%، مما يستدعي تنمية الحصيلة الضريبية في إطار دعم العدالة الاجتماعية. وقد أدت الإصلاحات الأخيرة وفق أحدث البيانات إلى تحسن مستويات العدالة الضريبية في الدول العربية، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للضرائب المباشرة على الدخل والأرباح لتشكل نحو 40% من مجمل الإيرادات الضريبية مقارنةً بـ 27% فقط في عام 2014، في حين تراجعت الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة، لتشكل 60% في عام 2018 مقارنةً بـ 73% في عام 2014.

وخلصت هذه الورقة إلى أن العدالة الضريبية تتطلب مزيداً من الاعتماد على الضرائب المباشرة كضرائب الدخل والشركات على حساب الضرائب غير المباشرة كضرائب السلع والخدمات التي تتميز بعدالة أقل نسبياً، كما تقتضي تطوير نظام تصاعدي للضرائب يسمح بفرض ضرائب أعلى حسب مستويات الدخل، وسن التشريعات التي تضمن إجراءات

¹ مصرف سورية المركزي، مديرية إدارة المخاطر.

لمنطقة وسط أوروبا إلى هنغاريا وحدها، حيث تستهدف هذه الاستثمارات قطاعات صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والأدوية، وكذلك في مجالات الاتصالات والخدمات اللوجستية والمصرفية والمعلوماتية، حيث توفر الاستثمارات الأجنبية في هذا البلد الشرق أوروبي أكثر من نصف فرص العمل، وتعمل حكومة هنغاريا على العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي بهدف دعم التنمية وتقليص معدلات البطالة من خلال توسيع نطاق التعاون والتبادل التجاري والتركيز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

النتائج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي 155.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنةً بـ 139.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهنغاريا نحو 0.25% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 62.3% من الناتج المحلي الإجمالي يليه القطاع الصناعي بنسبة 34.2%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 3.4%.

نمو الناتج المحلي:

سجل الاقتصاد الهنغاري نمواً بمعدل 5.3% في الربع الأول من عام 2019، مقارنةً بمعدل 5.1% في الربع الرابع من عام 2018، حيث انتعش الاستهلاك الحكومي، وزاد استهلاك الأسر، كما أسهمت زيادة الصادرات في الربع الأول من عام 2019 على نحو إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 3.9% في شهر أيار من عام 2019 مقارنةً بـ 3.7% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الأسعار بوتيرة أسرع بالنسبة للأغذية والمشروبات غير الكحولية والإسكان والمرافق والسلع والخدمات المتنوعة، في حين انخفض معدل التضخم الشهري مسجلاً 0.7% في شهر أيار من العام 2019، مقارنةً بـ 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته.

تحليل تأثير توقف الأعمال: Business impact Analysis (BIA): تُمكن هذه الخطوة من القياس الكمي والنوعي لاحتمالات حدوث المخاطر والآثار والخسائر المتوقعة نتيجة حدوث توقف مفاجئ للعمليات، وتهدف هذه العملية إلى تحديد أولويات إعادة التشغيل وتساعد في إعداد خطط استمرارية الأعمال.

خطط استمرارية الأعمال: Business Continuity plan: يهدف التخطيط لاستمرارية الأعمال إلى تزويد المصرف بالطرق والوسائل والأدوات التي تمكنه من التعامل بفعالية مع مختلف الأزمات والكوارث التي قد يتعرض لها، حيث يتم من خلال هذه الخطط تحديد أهم النشاطات والبرامج التي لا يمكن الاستغناء عنها وتعتبر ذات حساسية عالية. وتخضع هذه الخطط للتعديل والتحديث على نحو دوري وفحص التطبيق الفعلي لها للتأكد من تلبيةها الفعلية للاحتياجات كافة.

برنامج استمرارية الأعمال: يهدف إلى تجسيد السياسات والاستراتيجيات التي تدعم قدرة المصرف على مواجهة الأحداث والتعافي من آثارها بأقل الخسائر، ووضع الخطط وتشكيل الفرق اللازمة لتنفيذ البرنامج، بما يدعم أهداف الإدارة ويحقق رؤيتها في هذا المجال، كما يهدف البرنامج على المدى البعيد إلى رفع قدرة المصرف على الاستجابة للأحداث بالتنسيق المستمر والعمل المشترك بين مختلف الإدارات في المصرف، ويتم من خلال البرنامج تحديد أدوار الفرق المشكلة ومسؤولياتها وكيفية تواصلها لبناء نظام متناسق يمكن من تحقيق المطلوب.

اقتصاد الأسبوع

هنغاريا؛ اقتصاد قائم على التجارة الحرة والاستثمارات الأجنبية تقع هنغاريا وسط أوروبا دون أي منفذ على البحر، وتبلغ مساحتها 93,030 كم²، وعدد سكانها نحو 9.8 مليون نسمة، وتنتهج سياسة اقتصادية حرة تشابه مثيلاتها في دول غرب أوروبا ويسهم القطاع الخاص بنسبة 80% من الناتج القومي العام للبلاد، وتأتي حوالي ثلث الاستثمارات الأجنبية الإجمالية

معدل البطالة:

سجل معدل البطالة 3.4% في شهر آذار من عام 2019، مقارنةً بـ 3.7% في شهر آذار من العام السابق، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 160 ألف شخص، في حين بلغ عدد العاملين 4.5 مليون شخص في شهر أيار من عام 2019.

الفائض التجاري:

اتسع الفائض التجاري إلى 773 مليون دولار أمريكي في شهر نيسان من العام 2019، مقارنةً بـ 276 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 7.6% لتصل إلى 10.6 مليار دولار أمريكي، كما ارتفعت الواردات بنسبة 2.9% لتبلغ 9.8 مليار دولار أمريكي.

الاحتياطي الأجنبي:

ارتفع احتياطي النقد الأجنبي إلى 30.4 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران من عام 2019، مقارنةً بـ 30 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، واستقر احتياطي الذهب دون تغيير عند 31.5 طن في الربع الثاني من عام 2019.

الدين الخارجي:

ارتفع الدين الخارجي إلى نحو 123.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2019، مقارنةً بـ 119.8 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2018، وسجلت هنغاريا ديناً حكومياً يعادل 71% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

تأتي هنغاريا في المرتبة 53 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2018، كما صُنفت هنغاريا في المرتبة 48 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية العالمية لعام 2018.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي **Standard & Poor's** و **Fitch** هنغاريا عند مستوى **BBB** مع نظرة مستقرة، بينما تصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **Baa3** مع نظرة مستقرة.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

الميزان التجاري			سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		الناتج المحلي الإجمالي		البلد
latest			latest	latest	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
3-July	مليار دولار أمريكي	55.5-	%2.5 19-Jun	%3.7 5-July	%1.8 12- Jun	%0.1 10- Jun	%3.2 Q1	%3.2 Q1	الولايات المتحدة الأمريكية
18-Jun	مليار يورو	15.7	%0 6-Jun	%7.5 1-July	%1.2 18-Jun	%0.1 18-Jun	%1.2 Q1	%0.4 Q1	منطقة اليورو
10- Jun	مليار جنيه استرليني	-2.740	%0.75 20-Jun	%3.8 11-Jun	%2 19-Jun	%-0.3 19-Jun	%1.8 Q1	% 0.5 Q1	بريطانيا
11- Jun	مليار دولار أمريكي	13.71	%7.5 14- Jun	%4.5 20-Jun	%5.1 6- Jun	%0.3 6- Jun	%0.5 Q1	%0.80 Q4	روسيا
10- Jun	مليار دولار أمريكي	41.66	%4.35 1-Apr	% 3.67 Q1	%2.7 12- Jun	%0 12- Jun	%6.4 Q1	%1.4 Q1	الصين
18-Jun	مليار ين ياباني	-967.1	%-0.1 20-Jun	%2.4 27-Jun	% 0.7 20-Jun	%0.0 20-Jun	%0.9 Q1	% 0.6 Q1	اليابان
28-Jun	مليار دولار أمريكي	-1.84	%24 12-Jun	%14.1 17-Jun	%15.72 3-July	%0.03 3- July	%1.3 Q1	%-2.6 Q1	تركيا
10- Jun	مليار دولار أمريكي	-15.36	% 5.75 4-Apr	%3.53 2018	%3.05 12-Jun	%0.57 12-Jun	%5.8 Q1	%1.60 Q4	الهند
3-July	مليار دولار أمريكي	4.02	1% 1-July	%5.2 13-Jun	%1.3 24-Apr	%0 24-Apr	%1.8 Q1	%0.4 Q1	استراليا
Apr	مليار دولار أمريكي	-3.88	%15.75 23-May	%8.1 15-May	%14.1 10-Jun	%1.1 10-Jun	%5.5 Q4	%5.3 Q3	مصر
23-Jun	مليار دولار أمريكي	-1.2	%4.75 1-Apr	%19 3-Jun	%0.1 11-Jun	%0.2 11-Jun	%2 Q1	%2 Q3	الأردن
Mar	مليار دولار أمريكي	-1.86	%10 Apr	%6.2 2018	%3.48 21-Jun	%0.12 21-Jun	%1 2018		لبنان